

والولايات المتحدة، التي لا تأخذ بالاستجدات التي جعلت من عرفات رئيس دولة» (الحوادث، لندن، العدد ١٦٧٤، ١٢/٢/١٩٨٨، ص ١١). وأشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ياسر عرفات، في رسالته الى لجنة الحقوق الفلسطينية التابعة للامم المتحدة، «الى رفض الادارة الاميركية منح تأشيرة الدخول الى نيويورك... [بأنه] ليس موقفاً معادياً للشعب الفلسطيني وحسب، بل موقف عدائي ضد الامم المتحدة وتدخل سافراً في شؤونها الداخلية؛ كما انه تهديد خطير لعضوية الدول الأعضاء في المنظمة... [و] السكوت على هذا القرار يجعل من الامم المتحدة رهينة بيد الادارة الاميركية تخضعها للتهديد الجغرافي، والابتزاز المالي، والضغط السياسي» (القبس، ١٢/١/١٩٨٨).

لقد أدى قرار شولتس بعدم منح تأشيرة دخول لعرفات الى نيويورك الى «عزل الولايات المتحدة دولياً؛ [و] تسجيل انتصار للشرعية الدولية بحد ذاتها، بعدما أدلى المستشار القانوني للامم المتحدة برأيه القائل أن القرار الاميركي هو مخالفة صريحة لاتفاقية المقر...» [و] تضامن اوروبي غربي مع الموقف الفلسطيني والعربي تجسّد في تنديد حلفاء اميركا واصدقائها بقرار حجب تأشيرة الدخول؛ [و] تمكّن المجموعة العربية من وضع استراتيجية عملية، تدريجية ومنطقية، نجحت في عدم السماح لواشنطن بالفرض على م. ت. ف. من تعين ومنّ تستثنى في وفدها الى الامم المتحدة؛ كما تصدّت لمحاولة التحقير الاميركية، معتبرة قرارها طعنة بالكرامة العربية... فتجلى التضامن والتنسيق العربي في مظاهرة دبلوماسية وسياسية لا تتكرر يوماً على الساحة الدولية» (راغدة درغام، الحوادث، العدد ١٦٧٥، ١٢/٩/١٩٨٨، ص ٣٤). ورأى أحد المراقبين أن واشنطن «في أي حال من الاحوال كانت... خاسرة، لأنها وضعت نفسها في مواجهة ليس الدول العربية فحسب، بل جميع دول العالم التي أعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية، وجميع الدول الغربية التي وجدت في اعتراف الفلسطينيين بالقرار ٢٤٢ خطوة ايجابية... [و] القرار الاميركي لم يلق سوى الشجب والاستنكار، وهو يأتي في وقت حققت فيه المسألة الفلسطينية خطوة نوعية كبيرة، ليس من شأن رفض اعطاء

الاميركي، رونالد ريغان، ووزير خارجيته، جورج شولتس، لاعادة النظر في الموقف الذي اتخذته أميركا بشأن منح السيد عرفات... تأشيرة دخول... ودعا الولايات المتحدة كي تضع في اعتبارها اصدقاءها في المنطقة العربية» (المصدر نفسه، ١١/٢٩/١٩٨٨)؛ كما دعا ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، «الولايات المتحدة الى الرجوع عن قرارها الخاص بعرفات... الذي يشكل مساساً بالشعب الفلسطيني قاطبة» (المصدر نفسه، ١١/٣٠/١٩٨٨). وكلف الملك فهد سفير السعودية في واشنطن، الامير بندر بن سلطان، بالاتصال بالادارة الاميركية للبحث في شأن القرار الاميركي الراض لدخول عرفات الى نيويورك (الحياة، ١١/٣٠/١٩٨٨). ورأت أوساط سياسية سعودية مطلعة في الرياض «في القرار الاميركي الراض... عقبة' تضعها الادارة الاميركية... أمام أي دور اميركي لايجاد تسوية عادلة لازمة الشرق الاوسط؛ وان واشنطن، بهذا القرار، تفقد الكثير من دورها في المنطقة... لأن قرارها هذا يحبط الآمال في امكان تحقيق تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخير» (الحياة، ١١/٢٩/١٩٨٨). وأعرب مجلس الوزراء السعودي، في جلسته التي عقدها بتاريخ ١١/٢٨/١٩٨٨، عن «ارتياحه وتقديره لمواقف الدول العربية والاسلامية وبعض الدول الاوروبية من موضوع القرار الاميركي» (المصدر نفسه). ولم تبق دولة عربية الا وأدلت برأيها المعارض للقرار الاميركي؛ حتى سوريا، انقالت الازاعة السورية، في تعليق لها (١١/٣٠/١٩٨٨)، من دون ايراد اسم عرفات: «ان رفض الادارة الاميركية منح تأشيرة دخول لسياسيين من حقههم شرح وجهات نظرهم امام الجمعية العامة للامم المتحدة، يشكل خرقاً لاتفاق المقر والالتزامات الاميركية تجاه المنظمة الدولية» (السفير، بيروت، ١٢/١/١٩٨٨)؛ كما كان وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، أعلن، في ١١/٢٨/١٩٨٨، «ان سوريا لم تفاجأ بالقرار الاميركي... واعتبر تقديم تنازلات للولايات المتحدة لا يمكن الا ان يضر بالمصالح العربية» (المصدر نفسه). وعلّقت أوساط رئيس عربي على القرار الاميركي بالقول: «ان أميركا برفضها اعطاء تأشيرة يمكن ان يتسبب في قطيعة شاملة بين العرب